

مكرر  
مكرر

الجمهورية العربية السورية  
للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : السبت ١١ ربيع ثاني سنة ١٣٩١ هـ . الموافق ٥ حزيران سنة ١٩٧١ م . العدد ٢٣٠٥

الفهرس

صفحة	
٩٢٠	قانون معدل لقانون الضريبة الاضافية
٩٢٥	قانون معدل لقانون رسوم تسجيل الاراضي
٩٢٨	قانون معدل لقانون الاسلحة النارية والذخائر
٩٢٩	قانون معدل لقانون اصول المحاكمات الحقوقية
٩٣٥	قانون معدل لقانون عاكم الصلح
٩٣٨	قانون معدل لقانون العقوبات
	قانون مؤقت رقم ( ٣٥ ) لسنة ١٩٧١
	قانون مؤقت رقم ( ٣٦ ) لسنة ١٩٧١
	قانون مؤقت رقم ( ٣٧ ) لسنة ١٩٧١
	قانون مؤقت رقم ( ٣٨ ) لسنة ١٩٧١
	قانون مؤقت رقم ( ٣٩ ) لسنة ١٩٧١
	قانون مؤقت رقم ( ٤٠ ) لسنة ١٩٧١

هكذا من الأصل

## نحسب الحسب للملك ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧١/٥/٢٩

نصادق - بمقتضى المادة ٣١ من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ونأمر بإصدار وضعه موضع التنفيذ المؤقت وإضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده :

قانون مؤقت رقم (٣٥) لسنة ١٩٧١

## قانون معدل لقانون الضريبة الاضافية

٥٥-٥٥-٥٥

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون الضريبة الاضافية لسنة ١٩٧١) ويقرأ مع القانون المؤقت رقم (٢٨) لسنة ١٩٦٩ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل الفقرة (ب) من المادة (٦) من القانون الاصيل باضافة العبارة التالية في آخرها تحت رقم (٣) :

٣ - الكتب والمطبوعات .

المادة ٣ - تعدل المواد (٣، ٤، ٥، ٦، ٧، ٨) من القانون الاصيل باضافة ما يلي الى آخر كل منها :

(وتستوفى هذه الضريبة عند التخليص على البضاعة لوضعها للاستهلاك المحلي : اما البضائع التي تدخل البوند العام او الخاص فتستوفى عنها الضريبة عند ادخال البضاعة الى البوند ) .

المادة ٤ - يابى ما ورد في المادة العاشرة من القانون الاصيل ويستعاض عنه بما يلي :

المادة ١٠ :-

أ - تستوفى ضريبة اضافية شهرياً من دور السينما في عمان حسب الفئات التالية :

١ - الدرجة الاولى	٢٢٠ ديناراً
٢ - الدرجة الثانية	١٢٠ »
٣ - الدرجة الثالثة	٩٠ »
٤ - الدرجة الرابعة	٣٠ »

ب - يستوفى ثلثا الضريبة المذكورة في الفقرة (أ) في مدينتي اردبوز و زرقاء حسب درجات دور السينما فيها .

ج - يستوفى نصف الضريبة المشار اليها في الفقرة (أ) حسب درجات دور السينما في الاماكن الاخرى .

المادة ٥ - تلغى المادة (١١) من القانون الاصيل ويستعاض عنها بما يلي :

المادة ١١ :

تستوفى ضريبة اضافية مقدارها خمسة فلوس عن كل حبة سيجار تصنع محلياً ذات العشرين سيجارة او الخمس وعشرين سيجارة من الاصناف التي يحدد وزير الاقتصاد الوطني سعر بيعها محلياً بالفرق باكثر من (٧٥) فلساً للعينة الواحدة وتستوفى هذه الضريبة بالكيفية التي تستوفى بموجبها رسم المكوس .

المادة ٦ - تلغى المادة (١٢) من القانون الاصيل ويستعاض عنها بما يلي :

المادة ١٢ :

تفرض ضريبة مقدارها دينار واحد عن كل عقد زواج وعن كل شهادة او وثيقة زواج او طلاق .

المادة ٧ - تلغى المادة (١٤) من القانون الاصيل ويستعاض عنها بما يلي :

المادة ١٤ :

يلصق طابع وارادات اضافي مقابل الضريبة على ما يلي وفقاً لفئات المبينة ادناه :

أ - مستندات الصرف او الشيكات الصادرة عن دوائر الحكومة والبلديات والمؤسسات الرسمية باستثناء مستندات الرواتب والعلاوات والمباومات والاجور الاضافية واجور العمال :

قيمة الطابع

٢٠ فلساً	اذا كانت القيمة فوق عشرة دنانير ودون ٥٠ ديناراً
٥٠ فلساً	اذا كانت القيمة من ٥٠ - ١٠٠ ديناراً
١٠٠ فلساً	اذا كانت القيمة من ١٠١ - ٥٠٠ ديناراً
٢٥٠ فلساً	اذا كانت القيمة من ٥٠١ - ١٠٠٠ ديناراً
١٠٠ فلساً	اذا كانت القيمة فوق الالف دينار الاولى عن كل الف دينار او اي كسر منه

ب - العطاءات او قوائم المزايدة او المناقصة التي تم عليها الاحالة القطعية كما يلي :

قيمة الطابع

٥٠ فلساً	اذا كانت قيمة العطاء او المزايدة او المناقصة تتجاوز ١٠ دنانير ولا تتجاوز ٢٥ ديناراً .
١٠٠ فلساً	اذا كانت قيمة العطاء او المزايدة او المناقصة تزيد على ٢٥ ديناراً ولا تتجاوز ١٠٠ ديناراً .

٢٥٠ فلساً	اذا كانت قيمة العطاء او المزايدة او المناقصة تزيد على ١٠٠ دينار ولا تتجاوز ٢٠٠ ديناراً .
١٠٠ فلساً	عن كل مائة دينار او اي كسر منها مما يزيد على (٢٠٠) ديناراً .

هنا من الاصل



وفي الحالات التي يكون العطاء فيها غير معروف القيمة يجري تقدير القيمة من قبل لجنة العطاءات المختصة وتستوفي قيمة الطوايح حسب هذا التقدير .

المادة ٨ - تلغى المادة (١٥) من القانون الأصلي ويستعاض عنها بما يلي :

المادة ١٥ :

أ - يستوفي من كل اردني يتجاوز السابعة من عمره يغادر البلاد بطريق البر ضريبة مقدارها دينار واحد عن كل سفرة .

ب - تعفى الفئات التالية من الضريبة المشار اليها في الفقرة (أ) من هذه المادة :

- ١ - افراد الاسرة المالكة
- ٢ - افراد القوات المسلحة والامن العام وموظفو الحكومة الموفدون في مهمات رسمية او بعثات دراسية او دورات تدريبية شريطة تقديم وثائق رسمية من الجهات المختصة .
- ٣ - الاشخاص الذين تنتدبهم الحكومة بمهمات رسمية .
- ٤ - الطلاب الذين يلقون علومهم في الخارج على ان يقدموا الوثائق الثبوتية او البطاقات الشخصية الصادرة عن المعاهد العلمية .
- ٥ - سائقو سيارات الشحن العمومية وسيارات نقل الركاب العمومية والباصات .
- ج - يجوز لوزير المالية ان يضاعف الضريبة المذكورة في الفقرة (أ) من هذه المادة خلال العطل الرسمية والاعياد الدينية وقبل حلولها بيومين ويحدد وزير المالية ايام العطل والاعياد لغايات تنفيذ احكام هذه المادة .

المادة ٩ - تعدل الفقرة (أ) من المادة (١٦) من القانون الأصلي بإضافة عبارة ( دخولاً او خروجاً ) بعد عبارة ( عن كل سفرة ) الواردة في آخر الفقرة .

المادة ١٠ - تضاف فقرة تحت رقم (ج) الى المادة (١٦) من القانون الأصلي :

ج - تستوفي ضريبة مقدارها دينار واحد على كل سيارة ركاب تحمل لوحة خصوصي مسجلة في الاردن تغادر المملكة وعلى كل سيارة ركاب تحمل لوحة خصوصي غير مسجلة في الاردن تدخل المملكة وتستثنى من ذلك سيارات الاسرة المالكة السيارات التي تحمل لوحات سياسية او زرقاء ، السيارات الحكومية ، سيارات القوات المسلحة والامن العام والبلديات ، السيارات التي تنقل زحلات الكشافة والطلاب ، السيارات المارة عبر الاردن شريطة ان لا تزيد مدة اقامتها في الاردن على ثلاثة ايام وسيارات ضيوف الحكومة .

المادة ١١ - تلغى المادة (١٧) من القانون الأصلي ويستعاض عنها بما يلي :

المادة ١٧ :

أ - تستوفي ضريبة مقدارها ديناران واربعماية فلس عن كل اردني يتجاوز الثانية عشرة من عمره يغادر البلاد بطريق الجو .

ب - تستوفي ضريبة مقدارها دينار وخمسماية فلس عن كل اردني يكون عمره (١٢) سنة او اقل يغادر البلاد بطريق الجو .

ج - يجوز لوزير المالية ان يضاعف فئة الضريبة المذكورة في الفقرتين (أ) ، ب) من هذه المادة خلال العطل الرسمية والاعياد الدينية وقبل حلولها بيومين ويحدد وزير المالية ايام العطل والاعياد لغايات تنفيذ احكام هذه المادة .

د - تعفى الفئات التالية من الضريبة المقررة في هذه المادة :

- ١ - افراد الاسرة المالكة .
- ٢ - ملاحو الطائرات واطقمها .
- ٣ - مرتب وركاب طائرات سلاح الجو الملكي الاردني باستثناء الحيازير الذين يغادرون البلاد على الطائرات التجارية .
- ٤ - موظفو الحكومة وافراد القوات المسلحة والامن العام الموفدون في مهمات رسمية او بعثات دراسية او دورات تدريبية على ان تقدم الوثائق الرسمية الثبوتية من الجهات المختصة .
- ٥ - الاشخاص الذين تنتدبهم الحكومة بمهمات رسمية .
- ٦ - الطلاب الذين يلقون دراستهم في الخارج شريطة تقديم الوثائق الثبوتية او البطاقات الشخصية الصادرة عن المعاهد العلمية .
- ٧ - اعضاء مجلس ادارة مؤسسة عالية وموظفوها الموفدون في مهمات رسمية مؤيدة بوثائق من الجهات المختصة .

المادة ١٢ - تعدل المادة (١٨) من القانون الأصلي بإضافة فقرة جديدة تحت رقم (ج) كما يلي :

ج - لوزير المالية ان يقرر الاعفاء من الضريبة المفروضة بموجب احكام المواد (١١، ١٠، ٩، ٨) من هذا القانون .

المادة ١٣ - تضاف مادة (١٨) مكررة الى القانون الأصلي :

المادة ١٨ مكررة :

أ - تعتبر المخالفات ضد احكام هذا القانون او القانون الأصلي من المخالفات الجرمية وتسري عليها احكام قانون الجمارك والمكوس رقم (١) لسنة ١٩٦٢ وتعديلاته او ما يحل محله .

هكذا من الاصل

ب - وتعتبر المخالفات الناجمة عن تطبيق هذا القانون أو القانون الاصيل من القضايا الجمركية التي تدخل ضمن اختصاص المحكمة الجمركية .

ج - تحصل الضرائب المفروضة او الغرامات المتحققة بموجب احكام هذا القانون او اي قانون آخر بمقتضى قانون تحصيل الاموال الاميرية وتعتبر تهويها اعدا .

### الحسين بطال

١٩٧١/٥/٢٩

وزير الخارجية  
عبد الله صلاح  
وزير المالية  
احمد الوزني  
وزير الانشاء والتعمير  
صبيح امين عمرو  
رئيس الوزراء  
وزير الدفاع  
وصفي التل

وزير الثقافة والاعلام  
عبدان ابو عوده  
وزير الداخلية للشؤون  
بلدية والقروية العدلية  
فواز الروسان  
وزير دولة لشؤون  
رئاسة الوزراء  
عبد السلام الخياي

وزير الصحة ووزير الزراعة ووزير  
الشؤون الاجتماعية والعمل بالوكالة  
محمد البشير  
وزير الداخلية ووزير  
المواصلات بالوكالة  
ابراهيم الحياشنة  
وزير الاقتصاد الوطني  
عمر الناباسي

وزير التعليم والاعمال  
الاشغال العامة  
محمد الفرحان  
وزير التربية والتعليم والاعمال  
والشؤون والمؤسسات الاسلامية  
اسحق الفرحان

### نحى الحسين لله ملكنا الملكة لندوة الهاشمية

بمقتضى الفقرة ١ للمادة ٩٤ من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٧١/٥/٢٩

نصادق - بمقتضى المادة ٣١ من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ونأمر باصداره ووضع موضع التنفيذ المؤقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده :-

قانون مؤقت رقم (٣٦) لسنة ١٩٧١

### قانون معدل لقانون رسوم تسجيل الاراضي

٥٥-٥٥

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (القانون المعدل لقانون رسوم تسجيل الاراضي لسنة ١٩٧١) ويقرأ مع القانون الاصيل رقم (٢٦) لسنة ١٩٥٨ وتعديلاته كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تجرى التعديلات التالية على جدول الرسوم الملحق بالقانون الاصيل واي تعديل طرأ عليه .

الرقم	نوع المعاملة	الرسوم المعدل	الحل الاذن	ايضاحات
١	البيع	٥٪ من بدل البيع	١ ٠٠٠	عن كل مشتري
٢	التفويض	٥٪ من مجموع بدل المثل	١ ٠٠٠	
٣	المبادلة	٥٪ من مجموع المالكين المتبادلين	١ ٠٠٠	
٥	الانتقال بالارث	٥٪ من قيمة المال المنقول اذا تم تسجيل الانتقال خلال سنة من تاريخ وفاة المورث .	١ ٠٠٠	مع مراعاة الاستثناء الوارد في الفقرتين ٨ و ٩ من المادة الثالثة من هذا القانون .
		ب - ٦٪ من قيمة المال المنقول اذا تم تسجيل الانتقال بعد مرور السنة المنصوص عنها في الفقرة (أ) من هذا الرقم (تعتبر كل وفاة وقعت قبل صدور هذا القانون كأنها وقعت عند بدئه العمل به) .	١ ٠٠٠	

ج - اذا تم الحجز بموجب الفقرتين ٨ و ٩ من المادة الثالثة من القانون خلال المدة المبينة في الفقرة (أ) تصبح النسبة المقررة للرسم الواجب تحصيله وفقا للفقرة (ب) من هذا الرقم بعد انقضاء تلك المدة مع مراعاة الحد الأدنى لحصة كل ورث .

هكذا من الاصل



الرقم	نوع المعاملة	الرسم المعدل	الحل الألفى	إيضاحات
		فلس دينار		

٨ - الإفراز بين الشركاء ١٪ من قيمة كل قطعة مفردة من القطعة الأصلية ٥٠٠ - مع مراعاة عند ما لا يحصل أي شريك بعد الإفراز على اية زيادة في قيمة حصته الأصلية وفي حالة حصول مثل هذه الزيادة فإنها تخضع لرسم إفراز إضافي قدره ٥٪

١٠ - التسجيل الجديد ٥٪ من قيمة المال الجاري تسجيله ٥٠٠ - عن كل طالب تسجيل

١١ - التأمين أ - ١٪ من مقدار الدين ٥٠٠ - ب - دينار واحد عند تسجيل أي تغيير أو تعديل في شروط عقد التأمين على أن لا يتناول أي تغيير في اسمي الدائن والمدين ج - دينار واحد عند نقل الحقوق إلى الدائن المتوفي إلى اسماء ورثته

١٢ - تحويل التأمين ١٪ من مقدار الدين المحول ٥٠٠ -

١٤ - تنفيذ الدين المؤمن ٥٪ من قيمة الدين يدفع مقدما علاوة على الرسم الواجب استيفائه بعد ذلك عند تسجيل البيع على أن لا يزيد رسم التنفيذ على مائة دينار ٥٠٠ -

١٦ - التجزئة ١٪ من قيمة المال الجاري عليه التجزئة ٥٠٠ -

١٩ - تجري السجل ٥٠٠ فلس عن كل قطعة أو مجموعة من القطع في قرية واحدة يمتلكها شخص واحد أو يشترك فيها أكثر من شخص واحد ( يستوفي هذا الرسم عندما لا يذكر في الطلب الواحد رقم وتاريخ القيد أو رقم الخوص ورقم القطعة )

٢٠ - إخراج القيد أ - ٥٠٠ فلس عن كل قيد يعود لاية أرض سواء تمت تسويتها أو لم تتم ب - ٥٠٠ فلس عن كل عقد نظم في دائرة التسجيل أو الإناء التسوية

الرقم	نوع المعاملة	الرسم المعدل	الحل الألفى	إيضاحات
		فلس دينار		

ج - ٥٠٠ فلس عن أية معلومات تعلى عن صحيفة السجل أو القيد للأفراد بناء على طلب من المحاكم النظامية أو دائرة رسمية

د - ٥٠٠ فلس عن كل صورة عن اية وثيقة مربوطة مع معاملة تسجيل

ه - ديناران عن كل صورة تعلى عن جدول توزيع المياه

٢١ - الكشف والمساحة أ - دينار واحد عن كل قطعة يجري توحيدها مع أخرى أو عن كل قطعة تفرز أو تجزأ عن القطعة الأصلية سواء تمت التسوية فيها أو لم تتم

ب - ديناران عن كل عقد يجري استماع تقرير المتعاقدين بموجب خارج دائرة التسجيل ويستوفي مثل هذا الرسم عن كل مشتر أو موهوب له إذا اشتمل الشئاع التقرير على أكثر من واحد

ج - أربعة دنانير لكل يوم أو جزء من اليوم عن كل معاملة تسجيل جديد

د - ديناران عن كل يوم أو جزء من اليوم لكل مخطط أو في إعادة علامة أو علامات مفقودة أو منقولة

ه - ديناران عن كل معاملة وضع يد أو تصحيح

٢٢ - سند التسجيل ٢٠٠ فلس عن كل سند تسجيل أو سند تصرف يعطى للمرة الأولى

المادة ٣ - لا تسري أحكام هذا القانون على معاملات التسجيل التي استوفيت رسومها قبل تاريخ العمل به ولو لم تكن المعاملة قد تمت عند نفاذه

أحمد بن طلال

١٩٧١/٥/٢٩

رئيس الوزراء  
وصلي قتل

وزير المالية  
أحمد الوزي

هنا من الأصل

## نحس الحسين لله ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور .

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧١/٥/٢٦ .

نصادق - بمقتضى المادة (٣١) من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ونأمر باصداره ووضعه موضع التنفيذ المؤقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده :

قانون مؤقت رقم (٣٧) لسنة ١٩٧١

## قانون معدل لقانون الاسلحة النارية والذخائر

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت ( قانون معدل لقانون الاسلحة النارية والذخائر لسنة ١٩٧١ ) ويقرأ مع قانون الاسلحة النارية والذخائر رقم (٣٤) لسنة ١٩٥٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (١١) من القانون الاصلي كما عدلت بالمادة (٢) من القانون رقم (١٠) لسنة ١٩٥٩ على النحو التالي :

أ - بخلاف جملة ( بالاشغال الشاقة المؤقتة لمدة لا تتجاوز خمس سنوات او بغرامة لا تتجاوز الف دينار او بكلا العقوبتين ) الواردة في الفقرة ( أ ) منها والاستعاضة عنها بكلمة ( بالاعدام ) .

ب - بخلاف جملة ( بالحبس لمدة لا تتجاوز ثلاث سنوات او بغرامة لا تتجاوز ثلاثمائة دينار او بكلا العقوبتين ) الواردة في الفقرة ( ب ) منها والاستعاضة عنها بعبارة ( بالاشغال الشاقة لمدة لا تقل عن خمس عشرة سنة ) .

ج - بخلاف جملة ( لا تتجاوز سنة واحدة او بغرامة لا تتجاوز مائة دينار او بكلا العقوبتين ) الواردة في الفقرة ( ج ) منها والاستعاضة عنها بعبارة ( بالحبس لمدة لا تتجاوز ثلاث سنوات ) .

١٩٧١/٥/٢٦

اختير بطلال

وزير الدفاع وصفي التل	وزير الداخلية وصفي التل	وزير العدل فواز الروسان	وزير المعارف ابراهيم الحياشله
-----------------------------	-------------------------------	-------------------------------	-------------------------------------

## نحس الحسين لله ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور .

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧١/٥/٢٢ .

نصادق - بمقتضى المادة (٣١) من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ونأمر باصداره ووضعه موضع التنفيذ المؤقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده :

قانون مؤقت رقم (٣٨) لسنة ١٩٧١

## قانون معدل لقانون اصول المحاكمات الحقوقية

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت ( قانون معدل لقانون اصول المحاكمات الحقوقية لسنة ١٩٧١ ) ويقرأ مع قانون اصول المحاكمات الحقوقية رقم (٤٢) لسنة ١٩٥٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به بعد مرور شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٦١) من القانون الاصلي بالغاء الفقرتين (٣) و (٢) منها والاستعاضة عنها بالفقرة التالية كفقرة (٢) :

٢ - لا يجوز تقديم لوائح بعد تقديم لائحة الدفاع او لائحة الرد على الدعوى المتقابلة الا اذا اذنت المحكمة وعندئذ تقدم اللائحة على اساس الشروط التي تستصوبها .

المادة ٣ - يلغى ما جاء في المادة (٧٦) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :

المادة ٧٦ :  
اذا تخلف المدعى عليه عن تقديم لائحة دفاع خلال المدة المعينة لذلك تعين المحكمة يوما للنظر في الدعوى ويبلغ فلم المحكمة هذا الموعد للفرقاء .

المادة ٤ - يلغى ما جاء في المادة (٧٧) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :

المادة ٧٧ :  
اذا كان المدعى عليهم اكثر من واحد منهم او اكثر عن تقديم لائحة الدفاع خلال المدة المعينة لذلك تجرى المعاملة وفق ما هو مبين في المادة السابقة .

المادة ٥ - يلغى ما جاء في المادة (٨٢) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :

المادة ٨٢ :  
في اليوم المدين لسماح الدعوى يجوز للمدعى عليه ان يدلي بدفاعه شفاهيا ويدون في ضبط المحكمة وتسير المحكمة في رؤية الدعوى حسب الاصول .

هكذا من الاصل



المادة ٦ - يلغى ما جاء في المادة (٨٣) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بما يلي :  
المادة ٨٣ :

إذا لم يحضر الطرفان أو أي منهما إلى المحكمة في اليوم المعين لسماح الدعوى يسار بالاجراءات وفق احكام المادة (١٣٣) من هذا القانون .

المادة ٧ - تعدل المادة (١٣٠) من القانون الاصيل باضافة العبارة التالية الى اولها : ( مع مراعاة احكام الفقرة (٨) من المادة (١٣٣) من هذا القانون ) .

المادة ٨ - يلغى ما جاء في المادة (١٣٣) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بما يلي :  
المادة ١٣٣ :

- ١ - لا يجوز ان تجرى المحاكمة الا وجهاها او بمظاية الوجاهي .
- ٢ - اذا حضر اي من فرقاء الدعوى في اية جاسة اعتبرت الخصومة وجاهية بحقه ولو تخلف بعد ذلك ولا يقبل حضوره فيها بعد اذا كانت القضية معدة للفصل .
- ٣ - اذا لم يحضر احدهم الفرقاء يجوز للمحكمة ان تؤجل الدعوى او تسقطها .
- ٤ - اذا حضر المدعى عليه ولم يحضر المدعي .  
أ - يجوز للمحكمة اذا لم يكن للمدعى عليه دعوى متقابلة ان تقرر بناء على طلبه اسقاط الدعوى او الحكم فيها .  
ب - اذا كان للمدعى عليه في الدعوى ادعاء متقابل فله الخيار في طلب اسقاط الدعويين او اسقاط الدعوى الاصلية والسير في الدعوى المتقابلة او الحكم بهما معا .  
ج - اذا اختار المدعي عليه الحكم في الاغوى وكان تخلف المدعي عن الحضور قد وقع في الجلسة الاولى جلست المحكمة القضية الى جلسة ثانية وابلغ المدعي ميعادها .
- ٥ - اذا تعدد المدعون وتخلف بعضهم عن حضور الجلسة الاولى وجب على المحكمة تأجيل القضية لجلسة اخرى واعادة تبليغ المتخلفين ميعادها .
- ٦ - اذا حضر المدعي ولم يحضر المدعي عليه المتبليغ في الجلسة الاولى اجلت المحكمة القضية الى جلسة ثانية وابلغ المدعي عليه ميعادها .
- ٧ - في جميع الحالات السابقة التي توجب اعادة ابلاغ الفرقاء مرة ثانية يجب ان تتضمن المذكرة الثانية اخطاراً بان الحكم الذي سيصدر في الدعوى يعتبر بمثابة الوجاهي .
- ٨ - لا يجوز للمدعي اسقاط دعواه مؤقتاً في اي دور من ادوار المحاكمة الا في غيبة المدعي عليه او من تلقه ان كان حاضراً .
- ٩ - اسقاط الدعوى وفقاً للاحكام السابقة لا يفرض دون تجديدها .

المادة ٩ - تعدل المادة (١٣٤) من القانون الاصيل باعتبار ما جاء فيها : فقرة (٢) واضافة الفقرة التالية اليها كفقرة (١) :  
١ - اذا حضر المدعي عليه الذي تخلف عن تقديم لائحة الدفاع تسمع المحكمة دفاعه ويدون في الضبط  
نفاذاً لمقتضى هذا القانون مع عدم الاختلال بحق المحكمة بعدم قبول المدعي عليه اذا كانت القضية معدة للفصل .

المادة ١٠ - تعدل المادة (١٣٥) من القانون الاصيل كما يلي :

أ - بالغاء ما جاء في الفقرة (٣) منها والاستعاضة عنه بما يلي :

٣ - للفريق الذي يبدأ في الدعوى ان يورد بينته لدحض بينة الخصم ويدلي بمرافعته ثم يسرد الفريق الآخر اقواله ودفاعه الاخير .

ب - باضافة الفقرة التالية اليها كفقرة (٥) :

٥ - للمحكمة اثناء المحاكمة حتى استجواب الخصوم حول المسائل التي تراها ضرورية .

المادة ١١ - يلغى ما جاء في المادة (١٥٢) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بما يلي :  
المادة ١٥٢ :

إذا اذكر احد الطرفين او ورثته ما نسب اليه من خط او امضاء او ختم او بصمة اصبح في سند عادي او افاد الورثة بعدم العلم بما نسب للمورث وكان المستند او الوثيقة ذا أثر في حسم النزاع فبترتب على المحكمة بناء على طلب مبرز السند او الوثيقة ان تقرر اجراء التحقيق بالمضاهاة والاستكتاب وسماع الشهود واي عمل في او مخبري او باحدى هذه الوسائل حسبما تكون الحالة .

المادة ١٢ - تعدل المادة (١٥٥) من القانون الاصيل باضافة الفقرة التالية اليها كفقرة (٣) :

٣ - في جميع الحالات التي تستند فيها اجراءات التثبت من صحة المستندات على عمل مخبري وكان المختبر حكومياً او تابعاً لمؤسسة رسمية فيجوز للمحكمة ان لا تنقيد باي اجراء مما ورد في المواد السابقة بما فيها اجراءات التحليف وان تباشر من تلقاء نفسها احالة الموضوع مع الاوراق اللازمة الى المختبر مع بيان المهمة المطلوبة منه ؛ وفي هذه الحالة تحول اية نكقات امرت المحكمة بايداعها ككفقات خبرة لخبرة الدولة .

المادة ١٣ - يلغى ما جاء في المادة (١٦١) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بما يلي :

المادة ١٦١ :

بعد تقديم التقرير الى المحكمة تبليغ كلا من الطرفين نسخة منه ثم يتلى علناً في الجلسة والمحكمة من تلقاء نفسها او بناء على طلب احد الخصوم ان تدعو الخبير للمناقشة ولها ان تقرر اعادته اليه لاكمال ما ترى فيه من نقص او تعهد به الى آخرين .

المادة ١٤ - يلغى ما جاء في المادة (١٦٤) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بما يلي :

المادة ١٦٤ :

١ - للمحكمة في اي دور من ادوار المحاكمة ان تقرر الكشف من قبل خمس او اكثر على اي مال موقوف او غير موقوف او اي شيء قد ترى لزوماً للكشف عليه فاذا اتفق الفرقاء على انتخاب الخبير او الخبراء وافقت المحكمة على تعيينهم والا تولت انتخابهم بنفسها ويتوجب عليها ان تبين في قرارها الاسباب الداعية لاجراء الكشف والغاية من ذلك مع تحديد مهمة الخبير وتأمير بايداع النكقات وتعيين الجهة المكلفة بها .

هكذا من الاصل



٢ - بعد ايداع نفقات الكشف يدعو رئيس المحكمة او القاضي الذي تنتدبه المحكمة من اعضائها الخبير او الخبراء والفرقاء للاجتماع في الزمان والمكان المعينين وبين الخبير المهمة الموكولة اليه ويسلمه الاوراق اللازمة او صوراً عنها ويحلفه اليمين بان يؤدي عمله بصديق وامانة ويحدد له ميعاداً لايداع تقريره وينظم محضراً بهذه الاجراءات يوقع من الحاضرين ويجوز للرئيس او القاضي المنتدب ان يقوم بنفسه بالاشراف على اجراءات الكشف واعمال الخبير وتنظيم التقرير .

٣ - للمحكمة بناء على طلب احد الخصوم ان تقرر اجراء الكشف المنوه عنه في هذه المادة على وجه الاستعجال اذا تبين لها بان تأخيرها يؤدي الى تغيير في معالم الشيء موضوع الكشف او الى الحاق الضرر باحد الفرقاء .

٤ - بعد ايداع تقرير الكشف يبلغ كل من الفرقاء نسخة عنه ثم يتلى علناً في الجلسة والمحكمة من تلقاء نفسها او بناء على طلب احد الخصوم ان يدعو الخبير للمناقشة ولها ان تقرر اعادته اليه لاكمال ما ترى فيه من نقص او تعهد به الى آخرين .

المادة ١٥ - يلغى ما جاء في المادة ( ١٦٥ ) من القانون الاصلي ويستعاض عنه ما يلي :

المادة ١٦٥ :

اذا كان المطلوب الكشف عليه في قضاء غير قضاء المحكمة التي قررت الكشف فيجوز لها ان تنيب في الاجراءات المخصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة السابقة رئيس المحكمة او القاضي الموجود في دائرته ذلك الشيء .

المادة ١٦ - تعدل المادة ( ١٨٥ ) من القانون الاصلي بالغاء ما جاء في الفقرة ( ١ ) منها والاستعاضة عنه بما يلي :

١ - بعد انتهاء المرافعات تعان المحكمة فوراً اختتام المحاكمة وتنطس بالحكم اذا امكن في نفس الجلسة والا ففي جلسة اخرى تعين لهذا الغرض خلال شهر واحد على الاكثر من اعلان اختتام المحاكمة .  
يكون الحكم مكتوباً ومؤرخاً وموقعاً من قضاة المحكمة :

المادة ١٧ - تعدل المادة ( ١٨٦ ) من القانون الاصلي بحذف كلمة ( الوجاهي ) الواردة في الفقرة ( ١ ) منها .

المادة ١٨ - تلغى المواد ( ١٨٩ ، ١٩٥ ، ١٩٦ ، ١٩٧ ، ١٩٨ ، ١٩٩ ) من القانون الاصلي :

المادة ١٩ - يلغى ما جاء في المادة ( ٢٠٧ ) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :

المادة ٢٠٧ :

مدة الاستئناف ثلاثون يوماً تنتهي من تاريخ تفهم الحكم للمستأنف اذا كان وجاهياً والافن تاريخ تبليغه .

المادة ٢٠ - يلغى ما جاء في المادة ( ٢٠٩ ) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :

المادة ٢٠٩ :

اذا لم يأت احد الطرفين او اقرن اعلان الغلاصه او طرأ عليه ما يفقده اهلية الخصومة خلال مهل الاستئناف يبلغ الحكم المحكوم عليه من قدام قاضيه ويعتبر هذا التبليغ مهلاً لمادة الاستئناف .

المادة ٢١ - تلغى المادة ( ٢٠٠ ) من القانون الاصلي .

المادة ٢٢ - تعدل المادة ( ٢١٣ ) من القانون الاصلي بالغاء ما جاء في الفقرة ( ٤ ) منها والاستعاضة عنه بما يلي :

٤ - تاريخ تبليغ الحكم المستأنف الى المستأنف ( اذا كان بمثابة الوجاهي ) .

المادة ٢٣ - تعدل المادة ( ٢١٥ ) من القانون الاصلي بالغاء ما جاء في الفقرة ( ١ ) منها والاستعاضة عنه بما يلي :

١ - بعدد من نسخ الحكم يكفي لتبليغ المستأنف عليهم مع نسخة للمحكمة مصدقة جميعها من احد قضاة المحكمة او رئيس الكتبة .

المادة ٢٤ - يلغى ما جاء في المادة ( ٢١٩ ) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :

المادة ٢١٩ :

في اليوم المعين اسماع الاستئناف :

١ - اذا تخلف الطرفان عن الحضور الى المحكمة بعد ان بلغوا او تفهموا موعد النظر في الاستئناف يجوز للمحكمة ان تؤجل سماع الاستئناف او تقرر اسقاطه .

٢ - اذا حضر المستأنف ولم يحضر المستأنف عليه بعد ان بلغ موعد النظر في الاستئناف اجلت المحكمة سماع الاستئناف الى جلسة ثانية يبلغ المستأنف ميعادها ومن ثم تفصل فيه .

٣ - لا يحق للمستأنف اسقاط استئنافه وقتاً الا في غيبة المستأنف عليه او بموافقة ان كان حاضراً .

٤ - اذا كان المستأنف او المستأنف عليه مدعياً اصلياً او مدعياً في دعوى متقابلة وطلب فسخ الحكم واسقاط دعواه فلا يجاب الى طلبه الا اذا وافقه الفريق الآخر .

٥ - اذا حضر المستأنف عليه وتخلت المستأنف عن الحضور بعد ان تبلغ موعد النظر في الاستئناف فللمستأنف عليه طلب اسقاط الاستئناف او سماعه وفي هذه الحالة يبلغ المستأنف تبليفاً ثانياً .

٦ - اذا تعدد المستأنفون وتخلت بعضهم عن حضور الجلسة الاولى وجب على المحكمة تأجيل سماع الاستئناف واعادة تبليغ المتخلفين .

٧ - يتبع الاستئناف التبعي الاستئناف الاصلي في حالات الرد الشكلي والاسقاط والتجديد .

٨ - تطبيق احكام الفقرات ( ١ و ٢ و ٧ و ٩ ) من المادة ( ١٣٣ ) في دعاوى الاستئناف .

المادة ٢٥ - تعدل المادة ( ٢٢٣ ) من القانون الاصلي باضافة البند التالي الى الفقرة ( ١ ) منها كبند ( ج ) :

ج - اذا كان الحكم المستأنف بمثابة الوجاهي واثبت الفريق المعني ان غيابه امام محكمة الدرجة الاولى كان لغدر مشروع فعلى محكمة الاستئناف ان تسمح له بتقديم البيانات التي رى انها تؤثر في الدعوى .

المادة ٢٦ - تعدل المادة ( ٢٣٠ ) من القانون الاصلي بحذف عبارة ( اعتراضاً واستئنافاً ) الواردة فيها والاستعاضة عنها بكلمة ( استئنافاً ) .

المادة ٢٧ - تلغى المادتان ( ٢٣١ ، ٢٣٢ ) من القانون الاصلي :

هكذا من الاصلي



المادة ٢٨ - يلغى ما جاء في المادة ( ٢٣٣ ) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بما يلي :

#### المادة ٢٣٣ :

يجوز للخصوم ان يطلبوا اعادة المحاكمة في الاحكام التي حازت قوة القضية المقضية عند تحقق احدى الاحوال الآتية :

- ا - اذا وقع من الخصم غش الناء رؤية الدعوى كان من شأنه التأثير في الحكم ؛
- ب - اذا اقر الخصم بعد الحكم بتزوير الاوراق التي بني عليها او اذا قضي بتزويرها .
- ج - اذا كان الحكم قد بني على شهادة شاهد قضي بعد صدوره بانها كاذبة .
- د - اذا حصل طالب الاعادة بعد صدور الحكم على اوراق منتجة في الدعوى كان خصمه قد حال دون تقديمها .
- هـ - اذا قضي الحكم بشيء لم يطلبه الخصوم او باكثر مما طلبوه .
- و - اذا كان منطوق الحكم مناقضاً بعضه لبعض .
- ز - اذا صدر الحكم على شخص ناقص الاهلية او على جهة الوقف او على احد اشخاص القانون العام او اوجد الاشخاص الاعتبارية ولم يكن ممثلاً تمثيلاً صحيحاً في الدعوى .
- ح - اذا صدر بين الخصوم أنفسهم وبدات الصفة والموضوع حكماً متناقضاً من المحاكم النظامية .

المادة ٢٩ - يلغى ما جاء في المادة ( ٢٣٥ ) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بما يلي :

#### المادة ٢٣٥ :

- ١ - ميعاد طلب اعادة المحاكمة ثلاثون يوماً ولا يبدأ في الاحوال المنصوص عليها في الفقرات الاربعة الاولى من المادة ( ٢٣٣ ) الا من اليوم الذي يلي ظهور الغش او الذي اقر فيه فاعله بالتزوير او حكم بشيئه او الذي حكم فيه على الشاهد بأنه كاذب او اليوم الذي ظهرت فيه الورقة المحتجزة .
- ٢ - يبدأ الميعاد في الحالين ( هـ ، و ) من تاريخ اكتساب الحكم قوة القضية المقضية .
- ٣ - يبدأ الميعاد في الحالة المنصوص عليها في الفقرة ( ز ) من اليوم الذي يلي تبليغ الحكم الى من يمثل الخصوم عليه تمثيلاً صحيحاً .
- ٤ - يبدأ الميعاد في الحالة المنصوص عليها في الفقرة ( ح ) من تاريخ تبليغ الحكم الثاني .

المادة ٣٠ - تعدل المادة ( ٢٣٩ ) من القانون الاصيل بحذف عبارة :

( ومن تاريخ التبليغ اذا كان غائباً ) الواردة في الفقرة ( ١ ) منها والاستعاضة عنها بعبارة : ( والافق تاريخ التبليغ )

المادة ٣١ - تعدل المادة ( ٢٤٣ ) من القانون الاصيل بالغاء ما جاء في الفقرة ( ٤ ) منها والاستعاضة عنه بما يلي :

٤ - تاريخ تبليغ الحكم المميز الى المميز ( بكسر الهمزة ) اذا لم يكن الحكم وجاهياً .

١٩٧١/٥/٢٢

وزير العدل

المراد الروسان

رئيس الوزراء

بوصلي التل

أحسين بطلال

بمقتضى الفقرة ( ١ ) للمادة ( ٩٤ ) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧١/٥/٢٢ ،

نصادق - بمقتضى المادة ٣١ من الدستور على القانون المؤقت الآتي ونأمر باصداره ووضعه موضع التنفيذ المؤقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده :

قانون مؤقت رقم ( ٣٩ ) لسنة ١٩٧١

## قانون معدل لقانون محاكم الصلح

٠٠٠٠٠٠

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت ( قانون معدل لقانون محاكم الصلح لسنة ١٩٧١ ) ويقرأ مع قانون محاكم الصلح رقم ١٥ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ويعمل به بعد مرور شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى ما جاء في المادة ( ٧ ) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بما يلي :

#### المادة ٧ :

عند تقديم الدعوى الى قاضي الصلح تقيده بدفترها المخصوص وترسل صورة عن محضر الدعوى مربوطة بملزمة تبليغ يبين فيها لزوم حضور المدعى عليه في اليوم المعين للمحاكمة وتجري التبليغات بواسطة المحضر وفقاً للاصول المتبعة في قانون اصول المحاكمات الحقوقية للتبليغات .

المادة ٣ - يلغى ما جاء في المادة ( ٢٣ ) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بما يلي :

#### المادة ٢٣ :

القاضي ان يقرر استماع بعض الخبراء والكشف على اي مال منقول او غير منقول وتتم اجراءات الكشف وفقاً للاصول المقررة في قانون اصول المحاكمات الحقوقية .

المادة ٤ - تعدل المادة ( ٢٤ ) من القانون الاصيل بالغاء ما جاء في الفقرة ( ٣ ) منها والاستعاضة عنه بما يلي :

٣ - على القاضي ان يدرج في متن القرار على الحكم واسبابه والمواد القانونية التي بني عليها حكمه وان يفهم الطرفين ان لها الحق في استئنافه خلال عشرة ايام من اليوم التالي لاطلاقه .

هنا من الاصل



المادة ٥ - يلغى ما جاء في المادة (٢٧) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بما يلي :  
المادة ٢٧ :

يعطى كل من ذوي الشأن عند الطلب صورة مصدقة عن الفقرة الحكيمية محتوية على رقم اضرارة الدعوى المتسلسل ومؤرخة ومختومة بخاتم المحكمة وموقعة بامضاء القاضي او رئيس الكتبة او رئيس القلم .

المادة ٦ - تعدل المادة (٢٨) من القانون الاصيل بالغاء ما جاء في الفقرات (١ و ٢ و ٣) منها والاستعاضة عنه بما يلي :  
١ - في القضايا الجزائية :

أ - يستأنف حكم محكمة الصلح في المخالفات الى محكمة البداية ما لم يكن الحكم صادرا بالفراسة فيكون قطعيا مع مراعاة حق الاعتراض .

ب - في الجرم الاخرى يستأنف حكمها الى محكمة البداية اذا كانت العقوبة المحكوم بها لا تتجاوز الحبس مدة اسبوع والفراسة عشرة دنانير وفيما عدا ذلك يستأنف حكمها الى محكمة الاستئناف

ج - اذا تعدد المرجع الاستئنافي بسبب تعدد التهم او المحكومين في القضية الواحدة فيكون المرجع المختص محكمة الاستئناف .

٢ - يستأنف حكم محكمة الصلح في القضايا الحقوقية المتعلقة بمبلغ نقدي او مال منقول الى محكمة البداية اذا كانت قيمة المدعى به لا تتجاوز خمسين دينارا وفيما عدا ذلك يستأنف الى محكمة الاستئناف .

٣ - ميعاد الاستئناف في الاحكام الصلحية عشرة ايام تبدأ من اليوم التالي لتفهم الحكم ان كان وجاهيا والا فمن تاريخ تليغه .

اذا قدم الاستئناف لمرجع استئنافي غير مختص يحال الى المحكمة ذات الاختصاص .

المادة ٧ - يلغى ما جاء في المادة (٣٠) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بما يلي :  
المادة ٣٠ :

١ - في القضايا الحقوقية لا يجوز ان تجري المحاكمة الا وجاهيا او بمثابة الوجاهي وتراعى احكام قانون اصول المحاكمات الحقوقية المتعلقة بحضور وغياب الفرقاء واسقاط الدعوى .

٢ - اذا استأنف الحكم الصادر بمثابة الوجاهي وقررت محكمة الاستئناف فسخه واعادة القضية للنظر فيها وتخلت الفريق المعنى عن حضور المحاكمة ايضا فلا يقبل استئنافه الحكم الذي يصدر نتيجة المحاكمة الا اذا ثبت ان غيابه كان لمصلحة مشروعة .

المادة ٨ - يلغى ما جاء في المادة (٣١) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بما يلي :  
المادة ٣١ : في القضايا الجزائية :

١ - اذا لم يحضر المشتكى عليه المتبلغ موعد المحاكمة للقاضي ان يحاكمه غاييا واذا حضر احدى الجلسات وتخلت عنه المحكمة لا يجوز ان تجري المحاكمة بحقه بمثابة الوجاهي ويكون الحكم الصادر بهذه الصفة قابلا للاستئناف .

٢ - يجوز الاعتراض على الحكم النهائي خلال خمسة ايام من اليوم التالي للتبليغ او استئنافه خلال المدة

٣ - اذا كان الحكم الصادر من المحكمة في القضية الجزائية قابلا للاستئناف فلا يقبل استئنافه الا اذا ثبت ان غيابه كان لمصلحة مشروعة .

٤ - اذا حضر المعارض عند النظر في دعوى الاعتراض تقرر المحاكمة السير في الدعوى وقبول الاعتراض اذا ظهر لها انه قدم ضمن المدة القانونية وتنتظر في اسباب الاعتراض وتصدر قرارها برد الاعتراض او فسخ الحكم النهائي وابطاله او تعديله .

٥ - الحكم الصادر بنتيجة الاعتراض في اي من الحالات السابقة قابل للاستئناف .

٦ - الاستئناف من حق النيابة العامة والمدعي الشخصي والمحكوم عليه والمسؤول بالمال .

٧ - اذا استأنف المحكوم عليه الحكم النهائي الصادر ضده وقررت محكمة الاستئناف فسخه واعادة القضية للنظر فيها وتخلت عن حضور المحاكمة ايضا فلا يقبل استئنافه الحكم الذي يصدر بعد ذلك الا اذا ثبت ان غيابه كان لمصلحة مشروعة .

المادة ٩ - تلغى المادة (٣٢) من القانون الاصيل ويعاد ترقيم المواد اللاحقة على هذا الاساس .

المادة ١٠ - يلغى ما جاء في المادة (٣٦) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بما يلي :

المادة ٣٦ :

في غير الحالات التي ورد عليها نص خاص تعني القضايا الصلحية في هذا القانون القضايا الحقوقية والجزائية غير انه لا يتبع في المواد الجزائية التثبت في الصلح وتحليف المشتكى عليه اليمين واحضاد ثقات الشهود الضرورية سلفاً وتبليغ المشتكى عليه بصورة عن ضبط الدعوى .

١٩٧١/٥/٢٢

مختبر طلال

رئيس الوزراء

وصلي النفل

وزير العدلية

فواز الروسان

هكذا من الاصل



## نحسب الله الملك محمد بن عبد الله بن عبد العزيز

بمقتضى الفقرة ١ للمادة ٩٤ من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧١/٥/٢٢

نصادق - بمقتضى المادة ٣١ من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ونأمر باصداره ووضع موضع التنفيذ المؤقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده :-

قانون مؤقت رقم (٤٠) لسنة ١٩٧١

### قانون معدل لقانون العقوبات

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت ( قانون معدل لقانون العقوبات لسنة ١٩٧١ ) ويقرأ مع قانون العقوبات رقم ١٦ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة ٧٩ من القانون الاصلي بالغاء ما جاء في الفقرة (١) منها والاستعاضة عنه بما يلي :  
١ - مفاعيل الاسباب المادية التي من شأنها تشديد العقوبة او تخفيفها او الاعفاء منها تسرى على كل من الشريكاء في الجريمة والمتدخلين فيها والمعرضين على ارتكابها .

المادة ٣ - تعدل المادة ٩٩ من القانون الاصلي بالغاء ما جاء في الفقرة (٢) منها والاستعاضة عنه بما يلي :  
٢ - بدلا من الاشغال الشاقة المؤبدة بالاشغال المؤقتة مدة لا تقل عن ثماني سنوات وبدلا من الاعتقال المؤبد بالاعتقال المؤقت مدة لا تقل عن ثماني سنوات .

المادة ٤ - يلغى ما جاء في المادة ( ١٧٠ ) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :  
١٧٠ - كل موظف وكل شخص تدب الى خدمة عامة سواء بالانتخاب او بالتعيين وكل شخص كلف بمهمة رسمية كالحكم والمخير والسنديك طلب او قبل لنفسه او لغيره هدية او وعدا او اية منفعة اخرى يقوم بعمل حق يحكم وظيفته عوقب بالحبس مدة لا تقل عن سنتين وبغرامة تعادل قيمة ما طلب او قبل من نقد او عين .

المادة ٥ - تعدل المادة ( ١٧١ ) من القانون الاصلي بالغاء ما جاء في الفقرة ( ١ ) منها والاستعاضة عنه بما يلي :  
١ - كل شخص من الاشخاص المذكورين في المادة السابقة طلب او قبل لنفسه او لغيره هدية أو وعدا أو اية منفعة اخرى ليعمل عملا غير حق او ليمتنع عن عمل كان يجب ان يقوم به بحكم وظيفته ، عوقب بالاشغال الشاقة المؤقتة وبغرامة تعادل قيمة ما طلب او قبل من نقد او عين .

المادة ٦ - يلغى ما جاء في المادة (١٧٤) من القانون الاصلي كما عدلت بالقانون رقم ٩٧١/٥/٢٢ ويستعاض عنه بما يلي :  
١٧٤ - كل موظف عمومي ادخل في ذمته ما وكل اليه بحكم الوظيفة امر ادارته او جبايته او حفظه من نفوذ او سلطة اخرى للدولة او لاحد الناس عوقب بالاشغال الشاقة المؤقتة وبغرامة تعادل قيمة ما اختلس .

٢ - كل من اختلس اموالا تعود لخزائن او صناديق البنوك او مؤسسات الاقراض المتخصصة او الشركات المساهمة العامة وكان من الاشخاص العاملين فيها ( كل منهم في المؤسسة التي يعمل بها ) عوقب بالعقوبة المقررة في الفقرة السابقة .

٣ - اذا وقع الفعل المبين في الفقرتين السابقتين بتزوير الشيكات او السندات او بفس كتابات غير صحيحة في القيود او الدفاتر او السجلات او بتحريف او حلف او اتلاف الحسابات او الاوراق وغيرها من الصكوك وبصورة عامة بأية حيلة ترمي الى منع اكتشاف الاختلاس عوقب الفاعل بالاشغال الشاقة المؤقتة مدة لا تقل عن خمس سنوات وبغرامة تعادل قيمة ما اختلس .

٤ - يعاقب الشريك او المتدخل تبعا بالعقوبة ذاتها .

المادة ٧ - يلغى ما جاء في المادة ( ١٧٥ ) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :

١٧٥ - من وكل اليه بيع او شراء او ادارة اموال منقولة او غير منقولة لحساب الدولة او لحساب ادارة عامة ، فاقترب غشاً في احد هذه الاعمال او خالف الاحكام التي تسري عليها اما لجر مغنم ذاتي او مراعاة لفريق او اضرار بالفريق الآخر او اضرارا بالادارة العامة عوقب بالاشغال الشاقة المؤقتة وبغرامة تعادل قيمة الضرر الناجم .

المادة ٨ - تعدل المادة ( ١٧٧ ) من القانون الاصلي باضافة الفقرة التالية اليها تحت رقم (٣) .  
٣ - في جميع الجرائم السابقة والواردة في هذا الفصل اذا اخذت المحكمة بأسباب التخفيف التقديرية فلا يجوز لها تخفيض العقوبة الى اقل من النصف .

للمادة ٩ - يلغى ما جاء في المادة ( ٢٣٩ ) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :-  
٢٣٩ - تشمل كلمة البنكوت الواردة في هذا القسم :

- ١ - اوراق النقد الاردني الصادرة بمقتضى قانونه الخاص .
- ٢ - المستندات المالية واذونات الخزينة وسندات الدين التي تصدرها الدولة والمؤسسات العامة سواء اكانت مسجلة او لحاملها وشيكات المسافرين .
- ٣ - كل بوليصة بنك اصدارها مصرف في المملكة او اصدارتها اية شركة مسجلة تتعاطى اعمال الصيرفة في المملكة او في اية جهة من جهات العالم .
- ٤ - كل ورقة مالية (مهما كان الاسم الذي يطلق عليها) اذا كانت تعتبر كقند قانوني في البلاد الصادرة فيها .

أحمد بن طلال

١٩٧١/٥/٢٢

رئيس الوزراء  
وعلي التل

وزير العدلية  
فواز الروسان

هكذا من الأصل